بوست » مهمة المؤتمر بالشعار الذي اطلقته بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية وهو «التصدير أو الموت »[٢٤]. الأمر ليس بهذه الخطورة ، فالهدف منذ سنة ١٩٦٩ : « ان نزيد الصادرات بمعدل ١٥٪ سنويا ونبقي وارداتنا بنسبة ١٠٪ » لماذا ؟ اجاب دافيد هوروفيتش حاكم البنك المركزي السابق ، اذا حدث هذا « فسنحقق استقلالنا الأقتصادي خلال عشر سنوات »[٢٥]. قبل ذلك وصفت جويش اوبزرفر هدف المؤتمر الأقتصادي التحضيري الذي عقد سنة ١٩٦٧ بانه لـ « أسداء المشورة الى دولة اسرائيل حول أفضل السبل للتوصل الى هدفها الأقتصادي بالأكتفاء الذاتي »[٢٦] ، وقد كانت هذه المسألة محط اهتمام المؤتمر الأقتصادي الثاني والثالث كما سبقت الأشارة .

أن قراءة دقيقة في الميزان التجاري الأسرائيلي ما بعد ١٩٧٠ تبين لنا ان الفجوة بين الصادرات والواردات ، تهبط بأستمرار ، ما عدا عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ حيث هبطت النسبة لكنها عادت للصعود ثانية كما سبق لنا الأشارة . وذلك رغم ان عدد السكان قد تزايد من ٣,٠٢٢ مليون سنة ١٩٧٠ الى ٣,٥٧٥ مليون سنة ١٩٧٦[٢٧] اي بفارق يبلغ ٥٥٤ ألف نسمة . وهؤلاء طاقة استهلاكية جديدة لا بد من ان توفر أحتياجاتهم ، وأن يخصص لهم نصيبهم من السلع المنتجة .

التضخم ومظلة الحرب

لم تتعود اسرائيل تبديد الفرص ، تلك حقيقة يجب الأقرار بها . وجدت في حرب تشرين مناسبة ملائمة لتطبيق سياستها الأقتصادية المقرة قبل الحرب ، والتي تقضي بزيادة الصادرات . لقد قررت ان تلعب أوراقها جميعا ، دفعة واحدة .

الورقة الأولى ، كانت معدلات التضخم العالية التي ترتبت على حرب تشرين ، وهي ظاهرة طبيعية ترافق الحروب عادة ، وقد سبق لنا الأشارة اليها . ارتفع معدل التضخم سنة ٧٣ الى ٢٠٪ ، عاد للأرتفاع ثانية سنة ١٩٧٤ الى ٣٩٪ واستمر منذ ذلك الحين ولم يتوقف .

حسنا ، حرب تشرين أفرزت تضخما ، ولكن الحرب انتهت. مرة اولى سنة ١٩٧٥ ، بفك الأشتباك الثاني ، مرة ثانية سنة ١٩٧٨ بزيارة السادات . سنة ١٩٧٩ بتوقيع معاهدة استسلام السادات لأسرائيل . ذهبت الحرب وبقي التضخم ، أستمر بفعل السياسة المرسومة سلفا ، وما قبل الحرب التي أتت لتشكل غطاء مناسبا ، لكي تنفذ السياسة التضخمية بهدف زيادة ما يخصص للخارج ، وعلى حساب الأستهلاك الداخلي . وقد أشار موشي زنبار حاكم البنك المركزي سنة ١٩٧٣ الى أن « السياسة الأقتصادية ينبغي ان تهدف الى القاء العبء الأساسي على الأستهلاك الفردي والمحافظة على أقصى سرعة للزيادة في الصادرات »[٢٨]. ولقد كانت « سياسة تشجيع التصدير وتخفيض الأستيراد » محل أتفاق اقتصاديي المعراخ والليكود حيث قدموا الحلول نفسها مقترحين «أعانة للمصدرين ورفع اسعار الواردات» [٢٩] وذلك أنسجاما مع الدعوة الى التصرف انطلاقا من الأولوية في جميع المجالات هي بهدف زيادة الصادرات[٣٠]. كان هذا هو عنوان البرنامج الأقتصادي ، ولم تكن لدى الأسرائيليين اوهام حول أن « جميع البنود الأخرى في البرنامج الأقتصادي مشروطة بتخفيض القدرة الشرائية لدى الجمهور »[٣١] وهي الدعوة نفسها التي عبر عنها دافيد هوروفيتش الحاكم السابق لبنك اسرائيل